

Distr.  
GENERAL

A/52/84  
S/1997/179  
3 March 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون  
البند ٧١ من القائمة الأولية\*  
نزاع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا نص بيان صادر عن وزارة الخارجية في جمهورية أرمينيا، في  
٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند  
٧١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موفسيس أبيليان  
القائم بالأعمال

.A/52/50 \*

المرفق

بيان صادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧  
عن وزارة الخارجية في جمهورية أرمينيا

ظلت أذربيجان خلال الأسبوع الماضي تعمم بيانات تتعلق بما يُسمى النقل غير المشروع للأسلحة إلى أرمينيا. ولا تعتمد أذربيجان في بياناتها إلا على معلومات غير رسمية قدمها الوزير أمان توليف من الاتحاد الروسي. في حين لم يؤكد أي من الأطراف المعنية هذه المعلومات. وكما هو معلوم، فإن برلمان الدولة (الدوما)، في الاتحاد الروسي قام بفتح تحقيق في هذه المسألة.

وتعرب وزارة الخارجية في جمهورية أرمينيا عن الأسف لأن أذربيجان خضعت مرة أخرى للإغراء باستغلال أي فرصة لتحقيق مآربها السياسية. كما تعرب الوزارة عن قلقها إزاء موقف أذربيجان، وتميل إلى تقدير الأمر بأنه ينطوي على نية أذربيجان بأن تنأى عن المفاوضات وتتخذ سبيل المغامرات العسكرية.

وتود الوزارة أن تشير إلى أنه منذ إقرار وقف إطلاق النار في نزاع ناغورنو كاراباخ، ما برحت أذربيجان تنتهك بصورة مطردة اتفاق وقف إطلاق النار، وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نصا وروحا.

وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، قامت أذربيجان بشراء ١٥٠ دبابة قتال من أوكرانيا على ثلاث شحنات فضلا عن ١٠ طائرات مقاتلة. وقد أبلغت أذربيجان أعضاء دول معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بهذه المشتريات، في مذكرتيها المؤرختين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وفي المذكرتين المؤرختين في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه عن عمليات نقل الأسلحة، وطبقا لمعلوماتنا المستمدة من مصادر موثوق بها، اشترت أذربيجان، خلال الفترة ذاتها، طائرات مقاتلة منها ١٢ طائرة من طراز ميغ ٢١ و ٤ طائرات من طراز SU-15، وطائرتين من طراز SU-25 بالإضافة إلى ١٠٠ دبابة قتالية من طراز T-55 دون أن تخطر بشأنها جماعة المعاهدة. وفي ربيع عام ١٩٩٤، نُقلت إلى أذربيجان كمية كبيرة من قطع الغيار اللازمة لدبابات القتال طراز T-62 في رحلة جوية خاصة. وفي أواخر عام ١٩٩٥، حصلت أذربيجان عن طريق شركة كوفيسا (KOFISA) على قنابل جوية موجهة بالليزر شبه النشط، من طراز GAN KAP-500 L، ومقذوفات تسيارية أرض - جو، مضادة للرادار، من طراز Kh-25 ML و Kh-29 L. وفي عام ١٩٩٦، شحن إلى أذربيجان أيضا ٦٠٠ ٢ من القذائف من طراز PM-21.

وطبقا لمعلوماتنا دخلت أذربيجان فعلا في اتفاق تتسلم بموجبه ٨ طائرات مقاتلة إضافية من طراز SU-24 و ١٨ من محركات الطائرات. وسوف تحصل أذربيجان أيضا على قذائف من أجل أجهزة أوراغان لإطلاق القذائف. ويشترك عدد كبير من الخبراء والفنيين الأجانب في عمليات مصنع الدبابات رقم ١٠٢ ومصنع محركات الطائرات الهليكوبتر رقم ٣٠٧، في أذربيجان. وهم يخططون أيضا لبدء إنتاج مشترك لمحركات الصواريخ الموجهة أرض - أرض، والمحركات التوربينية النفاثة للطائرات، والمحطات اللاسلكية من طرازي OT-5600 و TIP-9 G00.

وتنتهك أذربيجان أيضا أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مما يشكل عدم امتثال خطير لها. ووفقا للإخطارات المقدمة منها والتبادل السنوي للمعلومات العسكرية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تتجاوز أذربيجان بكثير المستويات القصوى لحياسة المعدات التي قدمت بشأنها إخطارات في ثلاث فئات من المعدات التي حددتها المعاهدة وهي (دبابات القتال، ومدركات القتال، ووحدات المدفعية). وتحوز أذربيجان في فئة دبابات القتال ٢٨٥ وحدة مقابل ٢٢٠ وحدة مسموح بها؛ وفي فئة مدرعات القتال تحوز ٧٨٥ وحدة مقابل ٢٢٠ وحدة مسموح بها؛ وفي فئة المدفعية تحوز ٣٣٦ وحدة مقابل ٢٨٥ وحدة مسموح بها.

وإلى جانب هذا، فمما يشير القلق أيضا قيام أذربيجان بحشد القوات بصورة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، في نكشيفان. فمن بين فئة المدرعات وحدها ترابط ٤٢٨ من وحداتها البالغ عددها ٧٨٥. بالإضافة إلى ١٠٧ منها موضوعة رهن تصرف قوات وزارة الداخلية، في إقليم جمهورية نكشيفان. ويحدث هذا بالرغم من تقييد المستوى الأقصى لحياسة المدرعات في إقليم أذربيجان برمته عند ٢٢٠ وحدة. وثمة حشد إضافي للقوات يؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار، على طول خط الاتصال بين ناغورنو كارباخ وأذربيجان، وخاصة في مركزين هما غيانجا وكوردامير.

إن من دواعي القلق البالغ أن يستغل بلد يحفل سجله بهذه الأنواع من الانتهاكات الجسيمة، حقائق لا سند لها من الصحة وردت في بيان الوزير توليف.

إن وزارة الخارجية في جمهورية أرمينيا ترى أن هذه الخطوة التي اتخذتها أذربيجان مؤخرا جدا، بمثابة حملة تحضيرية لتبرير خططها من أجل حل عسكري لنزاع ناغورنو كاراباخ.

-----